

تخفيض مخصصات الآليات الحكومية بنسبة ٤٠ بالمئة عدا وسائل النقل الجماعي مجلس الوزراء يناقش إعفاء عدد من المواد الأساسية من الرسوم الإضافية لمدة سنة مراجعة التشريعات منذ عام ٢٠١٥ حتى الآن وتطويرها بما يصب في خدمة المواطن والمصلحة العامة

الوطن



ناقش مجلس الوزراء جلسة الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس آليات توزيع مادة المازوت على جميع القطاعات في المحافظات والكميات المتوافرة حيث تم تأكيد العدالة في التوزيع، وفي هذا السياق تم بحث واقع توريدات المشتقات النفطية والنقص الحاصل فيها، والإجراءات الحكومية المقترحة لضمان استمرار توزيع المازوت الزراعي ومازوت التدفئة، إضافة إلى عمل القطاعات الأساسية كالأفران والمخابز ومختلف الخدمات العامة الأساسية، بالتوازي مع ترشيح استخدام المشتقات النفطية والطاقة في المؤسسات والجهات العامة.

ناقش المجلس مشروع صك تشريعي بتعديل المرسوم ٣١٠ لعام ٢٠٢٠ المتضمن ربط الحوافز والمكافآت بالإنتاج العلمي والبحثي وقد تصل الحوافز حسب نشاط عضو الهيئة التعليمية إلى نسبة ٣٠ بالمئة لعضو الهيئة التدريسية و٢٠ بالمئة لعضو الهيئة الفنية و١٠٠ بالمئة للمعيد، وذلك بهدف تشجيع وتحفيز أعضاء الهيئة التعليمية والعملين في الجامعات وكذا الكفاءات بما يجسب إيجاباً على حسن سير العملية التعليمية وبالتالي رفع مستوى الخريجين.

طلب مجلس الوزراء من جميع الوزارات المعنية اتخاذ أقصى درجات الأمان والسلامة العامة عند تنفيذ المشاريع معتبراً أن الجهات التنفيذية والإشرافية والمقاولين يتحملون مسؤولية قانونية مباشرة عن أي خلل في التنفيذ أو حدوث أي يمس أي مواطن ينتج عن قصير أو إهمال في أداء العمل.

وجه المهندس عرنوس الوزارات لمراجعة التشريعات الصادرة منذ عام ٢٠١٥ حتى الآن لجهة منعكساتها الإيجابية على الواقع الاقتصادي والخدمي وتطوير تلك العمل واقتراح التعديل اللازم لتطوير الإنتاج الاقتصادي وتأمين مدخلات الإنتاج محلياً وإحلال بدائل السلوتوردات وزيادة الاهتمام بالتصنيع والتسويق الزراعي كما أقر المجلس الآلية التي أعدها وزارة التنمية الإدارية والمتعلقة بمسابقة المدرجين الأخيرة، حيث تم منح مهلة مدتها شهران لاستكمال الأوراق الثبوتية اللازمة لتعيين، وتوجيه الجهات المعنية لتأمين الاعتماد المالي المطلوب لاستكمال التعاقد مع المرشحين.

كما أقر المجلس الآلية التي أعدها وزارة التنمية الإدارية والمتعلقة بمسابقة المدرجين الأخيرة، حيث تم منح مهلة مدتها شهران لاستكمال الأوراق الثبوتية اللازمة لتعيين، وتوجيه الجهات المعنية لتأمين الاعتماد المالي المطلوب لاستكمال التعاقد مع المرشحين.

عبد الهادي شباط

عم المصرف الزراعي أمس على فروعه استئناف بيع الأسمدة للفلاحين وفق الأسعار المعدلة حيث أصبح سعر طن سماد البوريا ٣ ملايين بدلاً من ٢.٤ مليون ليرة وهو ما يعادل زيادة بمقدار ٢٠ بالمئة في حين تجاوز سعر طن سماد السوبر فوسفات ٢ مليون ليرة بدلاً من ١.٨ مليون ليرة وتجاوز سعر طن سماد نترات الأمونيوم ١.٦ مليون ليرة بدلاً من ١.٥ مليون ليرة.

طلب المصرف من فروعه وفق التعميم تسليم الفلاحين كامل احتياجاتهم من الأسمدة الفوسفاتية سواء كان قرضاً أم نقداً لحصول القمح وفق التنظيم الزراعي، وتسليم ٥٠ بالمئة من الكميات المحددة ضمن جدول الاحتياج من سماد البوريا ٤٦ بالمئة، وسماد نترات الكانترول ٢٦ بالمئة سواء كان قرضاً أم نقداً لحصول القمح حصراً حسب التنظيم الزراعي، ووفق نسبة وتناسب على ضوء الأرصدة الموجودة في الفلاحين الحاصلون على كشوف حسبة صادرة عن دوائر ومديريات الزراعة يتم بيعهم الأسمدة نقداً بالطريقة ذاتها.

وفي تصريح له «الوطن» - بين مدير في المصرف الزراعي أن تحديد الأسعار الجديدة تم بناء على سعر الكلفة مضافاً لها ٢ بالمئة هامش عرنوس للربح المخصص خاصة أن أسعار الأسمدة ارتفعت عالمياً ومعظم الأسمدة الفوسفاتية سواء كان قرضاً أم نقداً لحصول القمح وفق التنظيم الزراعي، وتسليم ٥٠ بالمئة من الكميات المحددة ضمن جدول الاحتياج من سماد البوريا ٤٦ بالمئة، وسماد نترات الكانترول ٢٦ بالمئة سواء كان قرضاً أم نقداً لحصول القمح حصراً حسب التنظيم الزراعي، ووفق نسبة وتناسب على ضوء الأرصدة الموجودة في الفلاحين الحاصلون على كشوف حسبة صادرة عن دوائر ومديريات الزراعة يتم بيعهم الأسمدة نقداً بالطريقة ذاتها.

مقارنة مع إجمالي الحاجة المحلية التي تحتاجها من الأسمدة لتأمين ٣٠ ألف طن من مختلف أنواع الأسمدة في حين رجحت وزارة الزراعة احتياجاتها للخطة الزراعية لهذا العام بحجم ٣٠٠ ألف طن. وبين مصدر في وزارة الزراعة في حديثه لـ «الوطن» أن الباكزة الثانية من الأسمدة البوريا متوق أن تصل مع بداية الشهر المقبل كانون الأول بحمولة تتجاوز ٨ آلاف طن.

وأضاف أن «الوطن» - بين مدير في المصرف الزراعي أن تحديد الأسعار الجديدة تم بناء على سعر الكلفة مضافاً لها ٢ بالمئة هامش عرنوس للربح المخصص خاصة أن أسعار الأسمدة ارتفعت عالمياً ومعظم الأسمدة الفوسفاتية سواء كان قرضاً أم نقداً لحصول القمح وفق التنظيم الزراعي، وتسليم ٥٠ بالمئة من الكميات المحددة ضمن جدول الاحتياج من سماد البوريا ٤٦ بالمئة، وسماد نترات الكانترول ٢٦ بالمئة سواء كان قرضاً أم نقداً لحصول القمح حصراً حسب التنظيم الزراعي، ووفق نسبة وتناسب على ضوء الأرصدة الموجودة في الفلاحين الحاصلون على كشوف حسبة صادرة عن دوائر ومديريات الزراعة يتم بيعهم الأسمدة نقداً بالطريقة ذاتها.

أطباء الأسنان مصدر للقطع الأجنبي

عرب وسوريون مغتربون يزورون سورية لعلاج وتجميل أسنانهم وبعض الدفع بالدولار

أطباء أسنان لـ «الوطن»: مستودعات الأدوية تحتكر المواد وترفع أسعارها ومعظم المرضى غير سوريين

أنوار هيفا

لم تعد مقولة أجدادنا «وجع الفس ولا وجع الضرس» تجدي نفعاً مع عجز هذا الفس عن سد حاجة هذا الوجد إلا ما ندر أو في الحالات الإنسانية التي يتعامل فيها أطباء الأسنان مع مرضاهم بالتقسيم وبيع تكلفة علاجهم على دفعات.

خمس أطباء أسنان التقهيم «الوطن» ربطوا ارتفاع أسعار العلاج بارتفاع أسعار المواد وصعوبة الحصول عليها أحياناً، حيث تصل تكلفة سحب العصب بين ٧٥ ألفاً إلى ٨٠ ألف ليرة، والقلع ٢٥ ألف ليرة، أما التثبيس بين ١٥٠ ألفاً إلى ٢٠٠ ألف ليرة «للخزف» للسِّن الواحد، أما التثبيس بصمادة «الزيركون» التجميلية من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ ألف ليرة، أما بالنسبة للزراعة، فتكلفت السن الواحد قد تصل لمليون ونصف مليون ليرة، وهذه الأسعار تختلف من منطقة إلى أخرى.

وقال الدكتور غير حسن: إن اعتماد الكثير من أطباء الأسنان في العمليات التجميلية أو العلاجية يكون على المرضى من جنسيات غير سورية «عراقية، أردنية، لبنانية»، في حين يقتصر علاج المريض السوري على تخفيف الألم وإزالتها بعد استئصال حالة المريض ووصولها لدرجة عدم التحمل وهو ما يلاحظ في الحالات التي تزور العيادات في حين أشعر بعض الأطباء إلى عمليات الاحتكار التي تتم من المستودعات الطبية المسؤولة عن الاستيراد، واختلاف الأسعار من شهر لآخر، مستشهدين بمصادرة المخدر (علية) التي تجوزي ٢٠ أجنولة ارتفعت خلال شهر واحد وخصف سعرها من ٤٠ إلى ١٢٠ ألف ليرة، وقد وصل ٢٠٠ ألف خلال الشهرين القاديين وهي فعلياً يمكن أن تكفي مريضاً واحداً أو اثنين، موضحاً أن الحل ليس باستخدام المنتجات المحلية ومنع استيراد المواد الأجنبية، لأن فرق السعر بين المنتج المحلي والمستورد يكاد يكون واحداً.

بعدها برقع كتاب إلى لجنة القطع لتخصيص الجهات الصحية العامة والخاصة إضافة إلى تأمين نسبة ١٠ بالمئة من الاحتياج المذكور ككمية تغطي الاحتياطي الاستراتيجي



«الاقتصاد»: يتم استيراد المواد الطبية من القطاع الخاص لكل من يرغب

وفقاً لاحتياجات الجهات الصحية العامة، ولا تتضمن هذه الاحتياجات المواد السنية، علماً أنه ورد للمؤسسة طلب وحيد من وزارة الصحة لتأمين مخدر سني «مع أدريالين» ومعمل الديماس للصناعات الدوائية وفقاً للعدد المطلوب مع المؤسسة.

وبالنسبة لباقى المستحضرات الدوائية المخدرة، كشفت جوهرة عن قيام المؤسسة باستيرادها من خلال إعلانات أصولية ووفقاً لموافقة لجنة تخصيص القطع الأجنبي، بحيث تقوم لجنة مشكلة لدى المؤسسة بدراسة العروض المقدمة من الشركات والتقييم مع العارضين الفائزين بقرار صادر عن مجلس الإدارة لتقوم المؤسسة بعدها برقع كتاب إلى لجنة القطع لتخصيص الجهات الصحية العامة والخاصة إضافة إلى تأمين نسبة ١٠ بالمئة من الاحتياج المذكور ككمية تغطي الاحتياطي الاستراتيجي

مع هذه الشركات والبيد بالتوريد لمصلحة

وفقاً لاحتياجات الجهات الصحية العامة، ولا تتضمن هذه الاحتياجات المواد السنية، علماً أنه ورد للمؤسسة طلب وحيد من وزارة الصحة لتأمين مخدر سني «مع أدريالين» ومعمل الديماس للصناعات الدوائية وفقاً للعدد المطلوب مع المؤسسة.

وبالنسبة لباقى المستحضرات الدوائية المخدرة، كشفت جوهرة عن قيام المؤسسة باستيرادها من خلال إعلانات أصولية ووفقاً لموافقة لجنة تخصيص القطع الأجنبي، بحيث تقوم لجنة مشكلة لدى المؤسسة بدراسة العروض المقدمة من الشركات والتقييم مع العارضين الفائزين بقرار صادر عن مجلس الإدارة لتقوم المؤسسة بعدها برقع كتاب إلى لجنة القطع لتخصيص الجهات الصحية العامة والخاصة إضافة إلى تأمين نسبة ١٠ بالمئة من الاحتياج المذكور ككمية تغطي الاحتياطي الاستراتيجي

وفقاً لاحتياجات الجهات الصحية العامة، ولا تتضمن هذه الاحتياجات المواد السنية، علماً أنه ورد للمؤسسة طلب وحيد من وزارة الصحة لتأمين مخدر سني «مع أدريالين» ومعمل الديماس للصناعات الدوائية وفقاً للعدد المطلوب مع المؤسسة.

مع هذه الشركات والبيد بالتوريد لمصلحة

فوارق أسعار واضحة بين دمشق وضواحيها

ديب لـ «الوطن»: حجة أجور النقل لا تشكل زيادة أكثر من ١٥٠ ليرة للكيلو من المفروض تنظيم عملية التصدير واستثناء المواد الغذائية لأن العالم يعيش أزمة غذاء

جلنار العلي



أصبح ارتفاع أسعار المواد والسلع أمراً اعتيادياً بالنسبة للمواطن رغم صعوبة تقبله، ولكن الأمر الذي لا يمكن تقبله هو الفارق الهائل بأسعار السلعة ذاتها بين منطقة وأخرى في المحافظة الواحدة أو بين العاصمة وضواحيها والذي يصل إلى ١٠٠ بالمئة في بعض الأحيان، وبالمقارنة مع ضاحيتي قدسيا والأسد على سبيل المثال، وصل سعر كيلو الجزر في بعض محالها إلى ٢١ ألف ليرة، بينما بلغ في أغلب مناطق العاصمة بين ١٠ و١٤ ألف ليرة، أما التفاح فيتراوح سعره بين ١٥٠٠-٢٠٠٠ ليرة مقابل ٣٥٠٠-٤٠٠٠ ليرة في الضاحيتين، على حين بلغ سعر البندورة ١٧٠٠ ليرة بدمشق فيما يتراوح سعرها في الضاحيتين بين ٢٢٠٠ و٣٠٠٠ ليرة، وكذلك الأمر بالنسبة للبطيخ الخضراء التي لم تتجاوز سعرها في أغلب أسواق العاصمة ٢٠٠٠ ليرة، بينما وصل سعرها في الضاحيتين إلى ٣٥٠٠ ليرة، أما البرنقال فكان فارق سعره حوالي ٥٠٠ ليرة، حيث وصل سعره إلى ٢٥٠٠ ليرة في العاصمة بينما في الضاحيتين بلغ حوالي ٣٠٠٠ ليرة.

هذا الواقع يضع عدة إشارات استفهام حول دور عناصر الرقابة التتبعية في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في ضبط كل الأسواق وخاصة تلك الموجودة في الريف.

الشارع ذاته بين محل وآخر، إضافة إلى ذلك حجج أجور النقل الوهمية حيث إن المستفيد الأكبر من ارتفاع أسعار المازوت والبنزين في السوق السوداء هم التجار أنفسهم الذين يشكون بشكل دائم إذ لجؤوا بذلك ذريعة لتغطية أرباحهم، موضحاً ذلك بأن المسافة بين دمشق وضاحية قدسيا على سبيل المثال هي ٢٤ كم ذهباً وإياباً أي إن السيارة تحتاج إلى ٤ لترات بقيمة تصل إلى حوالي ٣٠ ألف ليرة للسيارة الواحدة التي تنقل حوالي ٥٠٠ كيلو تقريباً كحد أدنى، أي إن التلغ المدفوع لا يشكل أكثر من ١٥٠ ليرة زيادة على الكيلو الواحد أو السلعة الواحدة.

وتابع: «لا ننكر بالطبع الواقع الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار، ولكن في حال كان سيسهل ارتفاعاً يصل إلى ٣٠ بالمئة فإن التجار يساهمون بإكمال النسب البقية ليصل إلى ارتفاع إلى ١٠٠ بالمئة، ولكن اليوم أين الجنود السوريون في الأسواق الذين تحدثت عنهم وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ولو كان ذلك صحيحاً فهل العالم يعيش أزمة أمن غذائي.